

ملحق

إرشادات التطبيق

يرافق هذا الملحق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٩) ويعتبر جزءاً لا يتجزأ منه .

تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة:

أت ١ تناقش الفقرات من "أت ٢" إلى "أت ٤١" من هذا الملحق قياس القيمة العادلة للأسهم والخيارات الممنوحة للاكتتاب في الأسهم، مع التركيز على شروط وأحكام معينة تعد بمثابة سمات مشتركة لمنح الأسهم أو خيارات الاكتتاب في الأسهم للعاملين. ومن ثم، فإن فقرات هذا الملحق غير مستفيضة. علاوةً على ذلك، وحيث إن مسائل التقييم الواردة أدناه تركز على الأسهم والخيارات الممنوحة للعاملين للاكتتاب في الأسهم، فمن المفترض أن يتم قياس القيمة العادلة للأسهم أو خيارات الاكتتاب في الأسهم في تاريخ المنحة. إلا أن عددًا كبيراً من موضوعات التقييم الواردة أدناه (على سبيل المثال تحديد نسبة التذبذب المتوقعة) تنطبق أيضاً في سياق تقدير القيمة العادلة للأسهم أو الخيارات الممنوحة لأطراف بخلاف العاملين للاكتتاب في الأسهم في تاريخ حصول المنشأة على سلع أو تقديم الطرف الآخر لخدمة.

الأسهم

أت ٢ بالنسبة للأسهم الممنوحة للعاملين، يتم قياس القيمة العادلة للأسهم بالسعر السوقي لأسهم المنشأة (أو بسعر سوقي مقدر، إذا لم تكن أسهم المنشأة متداولة بشكل علني)، المعدل بالأحكام والشروط التي تم منح الأسهم على أساسها (إلا بالنسبة لشروط الاستحقاق المستبعدة من قياس القيمة العادلة طبقاً للفقرات من "١٩" إلى "٢١").

أت ٣ على سبيل المثال، إذا لم يكن للعاملين الحق في تلقي حصصاً في الأرباح أثناء فترة الاستحقاق، يجب أن يتم أخذ هذا العامل في الحسبان عند تقدير القيمة العادلة للأسهم الممنوحة. وبالمثل، إذا كانت الأسهم خاضعة لقيود عند التحويل بعد تاريخ الاستحقاق، فإنه يجب أن يتم أخذ هذا العامل في الاعتبار، ولكن إلى المدى الذي تؤثر فيه قيود ما بعد الاستحقاق على السعر الذي يُفترض أن يدفعه مشارك السوق ذي الدراية والذي لديه الرغبة في الشراء نظير ذلك السهم. على سبيل المثال، إذا كان السهم من الأسهم المتداولة بشكل نشط في سوق تتسم بالعمق والسيولة، قد يكون لقيود التحويل لما بعد الاستحقاق أثر محدود - إن وجد - على السعر الذي قد يدفعه شريك السوق ذي الدراية والذي لديه الرغبة في الشراء نظير تلك الأسهم. ولا تؤخذ القيود على التحويل أو غيرها من القيود التي تكون قائمة أثناء فترة الاستحقاق في الحسبان عند تقدير القيمة العادلة للأسهم الممنوحة في تاريخ المنح، حيث إن تلك القيود تتبع من وجود شروط الاستحقاق التي يتم التعامل معها طبقاً للفقرات من "١٩" إلى "٢١".

خيارات الاكتتاب في الأسهم

أت ٤ بالنسبة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين، لا تكون أسعار السوق متاحة في كثير من الحالات، حيث إن الخيارات الممنوحة تكون خاضعة لأحكام وشروط غير سارية على خيارات الاكتتاب في الأسهم المتداولة، وفي حالة عدم وجود خيارات الاكتتاب في أسهم متداولة بأحكام وشروط مماثلة، يتم تقدير القيمة العادلة للخيارات الممنوحة للاكتتاب في الأسهم عن طريق تطبيق نموذج تسعير خيار الاكتتاب في الأسهم.

أ٥ على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي يراعيها مشاركو السوق الذين لديهم الرغبة في الشراء عند انتقاء نموذج تسعير خيار الاكتتاب الذي يطبقونه. على سبيل المثال، تتمتع الكثير من خيارات اكتتاب العاملين بمدة طويلة و عادةً ما يكونوا قابلين للممارسة أثناء الفترة الواقعة بين تاريخ الاستحقاق ونهاية مدة الخيارات، وغالبًا ما تتم ممارستها في وقت مبكر، ويجب أن تراعى هذه العوامل عند تقدير القيمة العادلة للخيارات في تاريخ المنح. وبالنسبة لكثير من المنشآت، قد يحول هذا دون استخدام معادلة Black-Scholes-Merton، التي لا تسمح بإمكانية الممارسة قبل نهاية مدة خيار الاكتتاب في الأسهم وقد لا تعكس بشكل كافٍ آثار الممارسة المبكرة المتوقعة، كما أنها لا تسمح بإمكانية تغير نسبة التذبذب المتوقعة وغيرها من مدخلات النموذج الأخرى خلال مدة الخيار، إلا أنه بالنسبة لخيارات الاكتتاب في الأسهم ذات المدة التعاقدية القصيرة نسبيًا، - أو التي يجب ممارستها خلال فترة زمنية قصيرة بعد تاريخ الاستحقاق - قد لا تنطبق العوامل المبينة أعلاه. وفي هذه الحالات قد ينتج عن معادلة Black-Scholes - Merton قيمة تعبير في جوهرها مساوية للقيمة الناتجة عن نموذج تسعير خيار الاكتتاب في الأسهم الأكثر مرونة.

أ٦ تراعي جميع نماذج تسعير خيارات الاكتتاب في الأسهم، على أقل تقدير، العوامل التالية:

- (أ) سعر ممارسة الخيار.
- (ب) مدة الخيار.
- (ج) السعر الحالي للأسهم الأساسية.
- (د) نسبة التذبذب المتوقعة لسعر السهم.
- (هـ) توزيعات الأرباح المتوقعة على الأسهم (إن كانت مناسبة).
- (و) سعر الفائدة الخالي من المخاطر بالنسبة لمدة خيار الاكتتاب في الأسهم.

أ٧ ثمة عوامل أخرى - يجب أن تؤخذ هي الأخرى في الاعتبار - يراعيها مشاركو السوق ذوي الدراية والذين لديهم الرغبة في الاكتتاب عند تحديد السعر (فيما عدا شروط الاستحقاق وسمات إعادة الإصدار المستبعدة من قياس القيمة العادلة طبقاً للقرارات من "١٩" إلى "٢٢").

أ٨ على سبيل المثال، لا يمكن ممارسة خيار الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين بشكل نمطي أثناء فترات محددة (على سبيل المثال أثناء فترة الاستحقاق أو أثناء فترات محددة من قبل منظم الأوراق المالية)، ويجب أن يراعى هذا العامل إذا كان نموذج تسعير خيار الاكتتاب في الأسهم المطبق من شأنه أن يفترض أن خيار الاكتتاب يمكن أن تتم ممارسته في أي وقت أثناء مدة هذا الخيار، إلا أنه إذا استخدمت المنشأة نموذجاً لتسعير خيارات الاكتتاب في الأسهم لا تقيم الخيارات التي يمكن ممارستها إلا في نهاية مدة الخيارات، فلا يوجد أي تعديل يمكن إدخاله في حالة عدم القدرة على ممارسة تلك الخيارات أثناء فترة الاستحقاق (أو غيرها من الفترات أثناء عمر الخيارات)، حيث إن النموذج يفترض أن الخيارات لا يمكن ممارستها أثناء تلك الفترات.

أ٩ بالمثل، فهناك عامل آخر معتاد بالنسبة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين وهي إمكانية الممارسة المبكرة لخيار الاكتتاب في الأسهم، على سبيل المثال، لأن الخيار ليس قابلاً للتحويل بحرية، أو لأن العامل يجب عليه ممارسة جميع الخيارات المستحقة عند التوقف عن العمل، ويجب أن تراعى آثار الممارسة المبكرة المتوقعة، كما هو مناقش في الفقرات من "أ١٦" إلى "أ٢١".

أ١٠ بالنسبة للعوامل التي لا يراعيها مشارك السوق ذى الدراية الذي لديه النية عند تحديد سعر خيار الاكتتاب في الأسهم (أو غيرها من أدوات حقوق الملكية)، لن يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير القيمة العادلة لخيارات الاكتتاب في الأسهم (أو غيرها من أدوات حقوق الملكية) الممنوحة. على سبيل المثال، بالنسبة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين، فإن العوامل التي تؤثر في قيمة خيار الاكتتاب من منظور العامل الفرد فقط غير مرتبطة بتقدير السعر الذي قد يحدده مشارك السوق ذى الدراية والنية.

المدخلات إلى نماذج تسعير خيارات الاكتتاب في الأسهم

أ١١ عند تقدير نسبة التذبذب المتوقعة وتوزيعات الأرباح المستحقة على الأسهم المعنية، يكون الهدف هو تقريب التوقعات التي تنعكس في سعر السوق الراهن أو سعر التبادل المتداول لهذا الخيار. وبالمثل، عند تقدير آثار الممارسة المبكرة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين، يكون الهدف هو تقريب التوقعات التي يطورها طرف خارجي لديه إمكانية الإطلاع على معلومات مفصلة بشأن سلوك ممارسة العاملين على أساس المعلومات المتاحة في تاريخ المنح.

أ١٢ غالباً، من المرجح أن يكون هناك نطاق من التوقعات المعقولة عن نسبة التذبذب المستقبلية، وتوزيعات الأرباح وسلوك الممارسة، وإن كان الأمر كذلك فإنه، يجب أن يتم حساب القيمة المتوقعة، عن طريق ترجيح كل مبلغ داخل النطاق باستخدام إمكانية حدوثه المرتبطة به.

أ١٣ بوجه عام تقوم التوقعات المستقبلية على أساس الخبرة، ويتم تعديلها إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يختلف المستقبل عن الماضي. وفي بعض الظروف، قد تشير عوامل بعينها إلى أن الخبرة التاريخية غير المعدلة تعد بمثابة عامل تكهن متدني نسبياً. على سبيل المثال، إذا كانت هناك منشأة لديها خطان مختلفان ومتميزان من النشاط وتصرفت في الخط الأقل مخاطرة بشكل واضح، قد لا تكون نسبة التذبذب التاريخي هي المعلومات الأفضل والأكثر اعتماداً لبناء توقعات معقولة بالنسبة للمستقبل.

أ١٤ في ظروف أخرى، قد لا تكون المعلومات التاريخية متاحة. على سبيل المثال، لا يكون لدى المنشأة المسجلة حديثاً سوى القليل من البيانات التاريخية - إن وجدت - بشأن تذبذب سعر أسهمها. ويرد فيما يلي مناقشة للمنشآت غير المسجلة و المسجلة حديثاً.

أ١٥ إجمالاً لما سبق، على المنشأة ألا تعتمد في تقديرات التذبذب، وسلوك الممارسة وتوزيعات الأرباح على مجرد المعلومات التاريخية بدون مراعاة إلى أي مدى يُتوقع أن تكون الخبرة السابقة منبئة بشكل معقول عن الخبرة المستقبلية.

الممارسة المبكرة المتوقعة

أ١٦ غالباً ما يمارس العاملون خيارات الاكتتاب في الأسهم مبكراً، لعدد من الأسباب. على سبيل المثال، تتسم خيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين بشكل نمطي بأنها غير قابلة للتحويل أو النقل. وغالباً ما يؤدي ذلك للعاملين إلى ممارسة خيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة لهم مبكراً، لأن تلك هي الطريقة الوحيدة للعاملين لتسوية موقفهم. كما أن العاملين الذين يتوقفون عن العمل عادةً ما يكونوا مطالبين بممارسة أية خيارات مستحقة خلال مدة زمنية قصيرة، وإلا سقط حقهم في خيار الاكتتاب في الأسهم. كما يتسبب هذا العامل أيضاً في الممارسة المبكرة من جانب العاملين لخيارات الاكتتاب في الأسهم. ومن بين العوامل الأخرى التي تؤدي إلى الممارسة المبكرة النفور من المخاطر وانعدام تنوع الثروة.

أ١٧ تعتمد الوسائل المستخدمة في مراعاة آثار الممارسة المبكرة المتوقعة على نوعية نموذج تسعير الخيارات المطبق. على سبيل المثال، يمكن أن تؤخذ الممارسة المبكرة المتوقعة في الاعتبار باستخدام تقدير للعمر المتوقع لخيار الاكتتاب في الأسهم (والذي يكون، بالنسبة لخيار الاكتتاب في الأسهم الممنوح للعامل، المدة الزمنية الممتدة من تاريخ المنح إلى التاريخ الذي يُتَوَقَّع أن يمارس فيه الخيار) كمدخل في نموذج تسعير خيار الاكتتاب (على سبيل المثال معادلة Black-Scholes-Merton). وبدلاً من ذلك، يمكن أن يتم التخطيط للممارسة المبكرة المتوقعة في نموذج تسعير خيارات الاكتتاب الثنائي أو نموذج مماثل يستخدم المدة التعاقدية كمدخل أو مكون.

أ١٨ العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تقدير الممارسة المبكرة :
(أ) طول فترة الاستحقاق، حيث إن خيار الاكتتاب في الأسهم لا يمكن ممارسته عادةً حتى نهاية فترة الاستحقاق. ومن ثم، فإن تحديد مضامين تقييم الممارسة المبكرة المتوقعة تقوم على أساس فرضية أن الخيارات سوف تصبح مستحقة الممارسة. ووردت مناقشة لمضامين شروط الاستحقاق في الفقرات من "١٩" إلى "٢١".

(ب) استمرار متوسط طول مدة الخيارات المماثلة قائماً في الماضي.
(ج) سعر الأسهم الأساسية. قد تشير الخبرة إلى أن العاملين يميلون إلى ممارسة الخيارات عندما يصل سعر السهم إلى مستوى معين فوق سعر الممارسة.
(د) مستوى العامل داخل المؤسسة. على سبيل المثال، قد تشير الخبرة إلى أن العاملين ذوي المستويات الأعلى يميلون إلى ممارسة خيارات الاكتتاب في الأسهم في أوقات متأخرة عن العاملين ذوي المستويات الأقل (تتم مناقشة هذا البند بشكل أوسع في الفقرة "أ٢١").
(هـ) نسبة التذبذب المتوقعة في أسعار الأسهم الأساسية. في المتوسط، قد يميل العاملون إلى ممارسة خيارات الاكتتاب في أسهم ذات نسبة تذبذب عالية في وقت مبكر عن الأسهم ذات نسبة التذبذب المنخفضة.

أ١٩ وكما هو مبين في الفقرة "أ١٧"، يمكن أخذ آثار الممارسة المبكرة في الاعتبار باستخدام تقييم للعمر المتوقع لخيار الاكتتاب في الأسهم كمدخل في نموذج تسعير خيار الاكتتاب في الأسهم، وعند تقدير العمر المتوقع لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة لمجموعة من العاملين، يمكن للمنشأة أن تؤسس ذلك التقييم على أساس المتوسط المرجح للعمر المتوقع لمجموعة العاملين بالكامل بشكل معقول أو على المتوسط المرجح لأعمار المجموعات الفرعية من العاملين داخل المجموعة، وذلك على أساس بيانات أكثر تفصيلاً عن سلوك ممارسة العاملين (التي ترد مناقشتها بشكل أوسع فيما بعد).

أ٢٠ من المرجح أن يكون من الأهمية بمكان أن يتم تقسيم منحة خيارات الاكتتاب في الأسهم إلى مجموعات من العاملين ذوي سلوك ممارسة متجانس نسبياً. و لا تعتبر قيمة الخيار دالة خطية مستقيمة لمدة الخيار؛ فالقيمة تزيد بمعدل متناقص مع تطاول المدة. على سبيل المثال، إذا كانت جميع الافتراضات الأخرى متساوية، على الرغم من أن خيار الاكتتاب ذي السنتين يكون أكبر قيمة من الخيار ذي السنة الواحدة، فإنه لا يصل إلى ضعف قيمته. ويعني ذلك أن حساب القيمة المقدرة للخيار على أساس المتوسط المرجح لعمر واحد يتضمن أعماراً مستقلة متباينة بشكل كبير من شأنه أن يعطي قيمة مبالغ فيها لإجمالي القيمة العادلة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة، ومن ثم فمن شأن فصل الخيارات الممنوحة إلى مجموعات يكون لكل منها نطاق ضيق نسبياً من الأعمار متضمنة داخل عمر المتوسط المرجح، أن يخفض من المبالغة في التقدير.

أ٢١ تتطبق اعتبارات مماثلة عند استخدام النموذج الثنائي أو أي نموذج مشابه. على سبيل المثال، قد تشير خبرة المنشأة التي تمنح خيارات اكتتاب على نطاق واسع لجميع مستويات العاملين إلى أن مديري الإدارة العليا التنفيذيين يميلون إلى الاحتفاظ بخياراتهم لمدة أطول من العاملين في الإدارة المتوسطة، كما أن العاملين الأدنى في التدرج الوظيفي يميلون إلى ممارسة خياراتهم قبل أية مجموعة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العاملين الذين يتم تشجيعهم أو إلزامهم بالاحتفاظ بالحد الأدنى من قيمة أدوات حقوق الملكية لدى رب العمل الذين يعملون لديه - بما في ذلك خيارات الاكتتاب في الأسهم - قد يمارسوا خيارات الاكتتاب، في المتوسط، بعد العاملين الذي لا يخضعون لذلك الشرط. وفي هذه المواقف، فإن فصل الخيارات بناءً على مجموعات المتلقين الذين يشتركون في سلوك ممارسة متجانس سينتج عنه تقدير أكثر دقة لإجمالي القيمة العادلة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة.

نسبة التذبذب المتوقعة

أ٢٢ إن نسبة التذبذب المتوقعة هي مقياس للمبلغ الذي يتوقع أن يتقلب في نطاقه أي سعر أثناء أية فترة مالية. ومقياس التذبذب المستخدم في نماذج تسعير خيارات الاكتتاب في الأسهم هو الانحراف المعياري السنوي لمعدلات العائد المركبة على السهم خلال مدة زمنية، ويتم التعبير عن التذبذب بشكل نمطي بالسنوات التي يمكن مقارنتها ببعضها البعض بغض النظر عن المدة الزمنية المستخدمة للحساب، على سبيل المثال، ملاحظات السعر اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية.

أ٢٣ يقيس معدل العائد (الذي قد يكون إيجابياً أو سلبياً) على السهم لمدة ما مدى استفادة حامل السهم من توزيعات الأرباح و قيمة ارتفاع (انخفاض) سعر السهم.

أ٢٤ نسبة التذبذب السنوية المتوقعة للسهم هي النطاق الذي يُتوقع خلاله أن ينخفض معدل العائد السنوي المركب المستمر بواقع الثلثين تقريباً. على سبيل المثال، فإن القول بأن السهم ذو معدل العائد المركب المستمر المتوقع بنسبة ١٢ في المائة تصل نسبة تذبذه إلى ٣٠ في المائة يعني أن إمكانية أن يكون معدل العائد على السهم لسنة واحدة بين - ١٨ في المائة (١٢% - ٣٠%) و ٤٢ في المائة (١٢% + ٣٠%) يكون ثلثيه تقريباً. وإذا كان سعر السهم ١٠٠ في بداية العام ولم يتم دفع أية توزيعات للأرباح، من المتوقع أن يتراوح سعر السهم في نهاية العام بين ٨٣,٥٣ (١٠٠ × س^{٠,١٨}) و ١٥٢,٢٠ (١٠٠ × س^{٠,٤٢}) أي حوالي ثلثي الفترة.

أ٢٥ تضم العوامل التي تجب مراعاتها عند تقييم نسبة التذبذب المتوقعة:

(أ) التذبذب الضمني المستتبط من خيارات الاكتتاب في الأسهم المتداولة على أسهم المنشأة، أو غيرها من أدوات حقوق الملكية المتداولة الخاصة بالمنشأة التي تتضمن سمات خيار الاكتتاب في الأسهم (مثل أدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم)، إن وجدت.

(ب) التذبذب التاريخي لسعر السهم عبر الفترات الأكثر حداثة والتي تكون بوجه عام متعادلة مع المدة المتوقعة لخيار الاكتتاب في الأسهم (مع الأخذ في الاعتبار بقية العمر التعاقدى للخيار والآثار المتوقعة أن تسفر عنها الممارسة المبكرة).

(ج) طول المدة التي تم خلالها تداول الأسهم وطرحها للاكتتاب العام، وقد يكون لدى المنشأة المسجلة حديثاً نسبة عالية من التذبذب التاريخي، مقارنةً بمنشآت مماثلة تم الاعتراف بها منذ فترة أطول. و يوجد إرشاد إضافي للمنشآت المسجلة حديثاً فيما بعد.

(د) قابلية نسبة التذبذب إلى الارتداد إلى معدلها - متوسطها على المدى الطويل - وغيرها من العوامل التي تشير إلى أن نسبة التذبذب المستقبلية المتوقعة قد تختلف عن التذبذب الماضي. على سبيل المثال، إذا اتسم سعر سهم إحدى المنشآت بنسبة تذبذب غير عادية لمدة زمنية محددة نتيجة خسارة مناقصة عامة أو إعادة هيكلة على نطاق واسع، يمكن التغاضي عن هذه الفترة عند حساب المتوسط التاريخي لنسبة التذبذب السنوية.

(هـ) فترات ملائمة أو منتظمة لملاحظات الأسعار، يجب أن تتسم ملاحظات الأسعار بالثبات من فترة إلى أخرى. على سبيل المثال، قد تستخدم المنشأة سعر الإغلاق لكل أسبوع أو أعلى سعر في كل أسبوع، إلا أنه لا يجوز لها استخدام سعر الإغلاق في بعض الأسابيع وأعلى سعر في أسابيع أخرى. علاوة على ذلك، يجب أن يتم التعبير عن ملاحظات الأسعار بذات العملة المستخدمة في سعر الممارسة.

المنشآت المسجلة حديثاً

أت ٢٦ كما هو مبين في الفقرة "أت ٢٥"، يجب على المنشأة أن تراعي نسبة التذبذب التاريخية لسعر السهم خلال أقرب مدة والتي تكون متعادلة بصفة عامة مع المدة المتوقعة لخيار الاكتتاب في الأسهم، و إذا لم تتوفر معلومات كافية لدى إحدى المنشآت المسجلة حديثاً بشأن نسبة التذبذب التاريخية، فعليها على الرغم من ذلك حساب نسبة التذبذب التاريخية عن أطول فترة يكون نشاط التداول متاحاً فيها، كما يمكنها أن تأخذ في اعتبارها نسبة التذبذب التاريخية لدى المنشآت المماثلة بعد مرور فترة مشابهة من عمرها. على سبيل المثال، بالنسبة للمنشأة التي مر على تسجيلها سنة واحدة فقط والتي تمنح خيارات للاكتتاب في الأسهم بمتوسط عمر متوقع خمس سنوات قد تأخذ بعين الاعتبار نمط ومستوى التذبذب التاريخي للمنشآت التي تمارس ذات النشاط خلال مدة الست سنوات الأولى التي تم فيها تداول أسهم تلك المنشآت بطريقة الاكتتاب العام.

المنشآت غير المسجلة

أت ٢٧ لا يكون لدى المنشأة غير المسجلة أية معلومات تاريخية عند تقدير نسبة التذبذب المتوقعة. وترد بعض العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار فيما بعد.

أت ٢٨ في بعض الحالات، قد تكون إحدى المنشآت غير المسجلة التي تصدر خيارات اكتتاب في الأسهم أو أسهم للعاملين (أو لأطراف أخرى) بشكل منتظم، قد تكون قد أقامت سوقاً داخلية لأسهمها. ويمكن أخذ تذبذب أسعار تلك الأسهم في الحسبان عن تقدير نسبة التذبذب المتوقعة.

أت ٢٩ يمكن للمنشأة بدلاً من ذلك أن تراعي نسبة التذبذب التاريخية أو الضمنية لمثيلاتها من المنشآت المسجلة التي تتاح بشأنها معلومات عن سعر السهم أو سعر خيار الاكتتاب في الأسهم، وذلك لاستخدامها في حالة توقع حدوث تذبذب في الأسعار. ومن المتوقع أن يكون ذلك ملائماً إذا أسست المنشأة قيمة أسهمها على أسعار الأسهم في المنشآت المسجلة المماثلة.

أت ٣٠ إذا لم تقم المنشأة بالاعتماد في تقييمها لقيمة أسهمها على أسعار أسهم المنشآت المسجلة المماثلة، واستخدمت بدلاً من ذلك منهجية تقييم أخرى لتقييم أسهمها، يمكن للمنشأة أن تستبطن تقييماً للتذبذب المتوقع يتلاءم مع منهجية التقييم المستخدمة. على سبيل المثال، قد تقيم المنشأة أسهمها على أساس صافي الأصول أو الأرباح. كما أنها قد تراعي نسبة التذبذب المتوقعة لقيم أو أرباح صافي تلك الأصول.

توزيعات الأرباح المتوقعة

أ٣١ يعتمد وجوب أخذ توزيعات الأرباح المتوقعة في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة للأسهم أو خيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة على ما إذا كان الطرف الآخر له الحق في توزيعات الأرباح أو ما في حكمها.

أ٣٢ على سبيل المثال، إذا تم منح العاملين خيارات للاكتتاب في الأسهم ولهم الحق في الحصول على توزيعات الأرباح على الأسهم المعنية أو ما يعادلها (والتي يمكن أن يتم دفعها نقدًا أو يتم تطبيقها لتخفيض سعر الممارسة) بين تاريخ المنح وتاريخ الممارسة، فإنه يتم تقييم الخيارات الممنوحة كما لو لم تكن هناك أية توزيعات أرباح ستدفع على الأسهم المعنية، أي أنه يجب أن تكون مدخلات توزيعات الأرباح المتوقعة صفرًا.

أ٣٣ وبالمثل، عندما يتم تقييم القيمة العادلة للأسهم الممنوحة في تاريخ المنح، فإن الأمر لا يستلزم إجراء أي تعديل لتوزيعات الأرباح المتوقعة إذا كان من حق العامل أن يستلم توزيعات الأرباح المدفوعة أثناء فترة الاستحقاق.

أ٣٤ بالعكس، لا يحق للعاملين الحصول على توزيعات في الأرباح أو ما في حكمها أثناء فترة الاستحقاق (أو قبل الممارسة، في حالة وجود خيار الاكتتاب في الأسهم)، ويجب أن يتم اتخاذ توزيعات الأرباح المتوقعة في الاعتبار عند تقييم الحقوق في الحصول على أسهم أو خيارات الاكتتاب في أسهم في تاريخ المنح، ويعني هذا أنه عندما يتم تقييم القيمة العادلة لمنح خيارات الاكتتاب في أسهم، فإنه يجب أن يتم تضمين توزيعات الأرباح المتوقعة في تطبيق نموذج تسعير خيار الاكتتاب في الأسهم. وعندما يتم تقدير القيمة العادلة لمنحة الأسهم، يجب أن يتم تخفيض التقييم بواقع القيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المتوقع أن يتم دفعها أثناء فترة الاستحقاق.

أ٣٥ وتتطلب نماذج تسعير خيارات الاكتتاب في الأسهم بوجه عام أداء عوائد توزيعات الأرباح المتوقعة، إلا أنه يجوز التعديل بحيث يتم استخدام مبلغ متوقع لتوزيعات الأرباح بدلاً من عائدها، ويجوز للمنشأة أن تستخدم إما عائدها المتوقع أو مدفوعاتها المتوقعة. وإذا استخدمت المنشأة مدفوعاتها المتوقعة فعليها أن تراعي النمط التاريخي للزيادات في توزيعات الأرباح. على سبيل المثال، إذا كانت سياسة المنشأة بشكل عام تقوم أساساً على زيادة توزيعات الأرباح بواقع ٣ في المائة تقريباً سنوياً، فإنه يجب ألا يفترض القيمة المقدرة لخيار الاكتتاب في الأسهم عائداً ثابتاً لتوزيعات الأرباح المتوقعة طوال مدة خيار الاكتتاب في الأسهم ما لم يكن هناك دليل يدعم ذلك الافتراض.

أ٣٦ بوجه عام، يجب أن يكون افتراض توزيعات الأرباح المتوقعة قائماً على أساس المعلومات المتاحة المعلنة. وعلى المنشأة التي لا تدفع توزيعات أرباح ولا تتبنى خطأً لذلك أن تفترض عائداً متوقعاً لتوزيعات الأرباح بمعدل صفر، إلا أنه بالنسبة للمنشأة الناشئة التي ليس لديها تاريخ في دفع توزيعات الأرباح والتي قد تتوقع أن تبدأ في دفع توزيعات الأرباح أثناء المدد المتوقعة لخيارات الاكتتاب في الأسهم من قبل عاملها. وبوسع تلك المنشآت أن تستخدم متوسط عوائد توزيعات أرباحها السابقة (صفر) ومعدل عائد توزيعات الأرباح الخاصة بمجموعة مشابهة من مثيلاتها بشكل مناسب.

سعر الفائدة الخالي من المخاطرة

أت ٣٧ كما هو معروف، فإن سعر الفائدة الخالي من المخاطرة هو العائد المحسوب متاح حالياً على إصدارات بكيون قيمته صفرًا من قبل حكومة البلاد التي تستخدم عملتها في التعبير عن سعر الممارسة بمدة متبقية مساوية للمدة المتوقعة لخيار الاكتتاب في الأسهم التي تم تقييمها (على أساس المدة التعاقدية المتبقية من خيار الاكتتاب في الأسهم مع الأخذ في الاعتبار آثار الممارسة المبكرة المتوقعة). وقد يكون من الضروري استخدام بديل مناسب في حالة عدم وجود مثل هذه الإصدارات الحكومية أو إذا أشارت الظروف إلى أن العائد المنضمّن على إصدارات الحكومة هذه لا تمثل سعر الفائدة الخالي من المخاطرة. علاوةً على ذلك، يجب أن يتم استخدام بديل ملائم إذا كان مشاركو السوق يقومون بشكل نمطي بتحديد سعر الفائدة الخالي من المخاطرة باستخدام ذلك البديل بدلاً من العائد الضمني على الإصدارات الحكومية عند تقييم القيمة العادلة لخيار الاكتتاب في الأسهم بمدة تساوي المدة المتوقعة لخيار الاكتتاب في الأسهم الذي تم تقييمه.

آثار الهيكل الرأسمالي

أت ٣٨ كما هو معروف، يحرر الغير، وليس المنشأة، خيارات اكتتاب في أسهم متداولة، وعند ممارسة هذه الخيارات يقوم المحرر بتسليم الأسهم إلى حامل خيار الاكتتاب، ويتم الحصول على تلك الأسهم من حاملي الأسهم الموجودين، ومن ثم فإن ممارسة خيارات الاكتتاب في الأسهم المتداولة ليس لها أثر في تضخيم عدد الأسهم بإصدارات جديدة.

أت ٣٩ بالعكس، إذا قامت المنشأة بتحرير خيارات الاكتتاب في الأسهم، يتم إصدار أسهم جديدة عند ممارسة خيارات الاكتتاب في تلك الأسهم (سواء المصدرة بالفعل أو المصدرة في جوهرها، وذلك إذا تم استخدام الأسهم التي تم إعادة شراؤها في السابق والاحتفاظ بها في الخزنة). ونظرًا لأن الأسهم سوف يتم إصدارها بسعر الممارسة بدلاً من سعر السوق الحالي في تاريخ الممارسة، فإنه من شأن هذه الإصدارات الفعلية أو المحتملة أن تخفض من سعر السهم، بحيث لا يحقق حامل خيار الاكتتاب في الأسهم ربحاً كبيراً عند ممارسة هذا الخيار مثل ذلك الربح الذي يحققه عند ممارسة خيارات الاكتتاب في أسهم متداولة مماثلة لا تخفض من سعر السهم.

أت ٤٠ يعتمد تحديد ما إذا كان لتلك الممارسة أثر على قيمة خيارات الاكتتاب في الأسهم على عوامل مختلفة، مثل عدد الأسهم الجديدة التي سوف يتم إصدارها عند ممارسة خيارات الاكتتاب في الأسهم مقارنةً بعدد الأسهم التي تم إصدارها بالفعل، كما أنه إذا كانت السوق تتوقع بالفعل أن يتم منح خيارات للاكتتاب في الأسهم، فإن السوق تكون قد قامت بالفعل بتحليل التخفيض المحتمل في سعر السهم إلى سعر السهم في تاريخ المنح.

أت ٤١ يجب على المنشأة أن تراعي ما إذا كان من الممكن أن يكون للأثر المخفض لسعر السهم الناجم عن ممارسة خيارات الاكتتاب في الأسهم مستقبلاً أثر على القيمة العادلة لتلك المقدرة لتلك الخيارات في تاريخ المنح، ويمكن أن يتم تكييف نماذج تسعير خيارات الاكتتاب في الأسهم بحيث تراعي هذا الأثر المحتمل لتخفيض سعر السهم.

إدخال تعديلات على العقود القائمة على مدفوعات مبنية على أسهم المسددة في شكل أسهم

أت ٤٢ تتطلب الفقرة "٢٧"، بغض النظر عن أية تعديلات تدخل على الأحكام والشروط التي تم منح أدوات حقوق الملكية على أساسها، أو أي إلغاء أو تسوية لمنحة أدوات حقوق الملكية المذكورة، أن تقوم المنشأة بإثبات

- على أقل تقديرًا - الخدمات المتلقاة والمقاسة بالقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة في تاريخ المنح، إلا إذا لم تستحق تلك الأدوات نتيجة لعدم استيفاء أحد شروط الاستحقاق (بخلاف شرط السوق) المحددة في تاريخ المنح. بالإضافة إلى ذلك، على المنشأة أن تثبت آثار التعديلات التي تزيد من إجمالي القيمة العادلة للعقود القائمة على مدفوعات مبنية على أسهم أو تكون ذات ميزة بخلاف ذلك بالنسبة للعامل.

أنت ٤٣ ولتطبيق متطلبات الفقرة "٢٧"

(أ) إذا أدى التعديل إلى زيادة القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة (على سبيل المثال عن طريق تخفيض سعر الممارسة)، المقاسة قبل أو بعد التعديل مباشرة، فعلى المنشأة أن تدخل القيمة العادلة الزائدة الممنوحة، في قياس المبلغ المعترف به نظير الخدمات المتلقاة في مقابل أدوات حقوق الملكية الممنوحة، والقيمة العادلة الزائدة الممنوحة هي الفرق بين القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المعدلة والقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الأصلية، وكلاهما مقدر في تاريخ التعديل. وإذا وقع التعديل أثناء فترة الاستحقاق، فإنه يتم تضمين القيمة العادلة الزائدة في قياس المبلغ المعترف به نظير الخدمات المتلقاة خلال الفترة الممتدة من تاريخ التعديل وحتى تاريخ استحقاق أدوات حقوق الملكية المعدلة، بالإضافة إلى المبلغ القائم على أساس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الأصلية في تاريخ المنح المعترف به عبر بقية فترة الاستحقاق الأصلية، إذا وقع التعديل بعد تاريخ الاستحقاق يتم الاعتراف بالقيمة العادلة الإضافية الممنوحة على الفور - أو خلال فترة الاستحقاق إذا كان يجب على العامل إتمام فترة الخدمة الإضافية قبل أن يصبح مستحقًا بدون شرط لأدوات حقوق الملكية المعدلة.

(ب) بالمثل، إذا أدى التعديل إلى زيادة عدد أدوات حقوق الملكية الممنوحة، فإنه يجب على المنشأة أن تدخل القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الإضافية الممنوحة، والمقاسة في تاريخ التعديل، ضمن قياس المبلغ المعترف به نظير الخدمات المتلقاة مقابل أدوات حقوق الملكية الممنوحة، بالتناسب مع المقتضيات المذكورة في البند (أ) أعلاه. على سبيل المثال، إذا وقع التعديل أثناء فترة الاستحقاق، فإنه يتم تضمين أدوات حقوق الملكية الإضافية الممنوحة في قياس المبلغ المعترف به نظير الخدمات المتلقاة خلال المدة الممتدة من تاريخ التعديل وحتى تاريخ استحقاق أدوات حقوق الملكية الإضافية، بالإضافة إلى المبلغ القائم على أساس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة أصلاً في تاريخ المنح التي يتم الاعتراف بها خلال بقية فترة الاستحقاق الأصلية.

(ج) إذا قامت المنشأة بتعديل شروط الاستحقاق بأسلوب يؤدي إلى حصول العامل على مزايا، على سبيل المثال بتخفيض فترة الاستحقاق أو بتعديل أو إزالة شرط الأداء (بخلاف شرط السوق)، الذي يتم التعامل من خلاله مع التغيرات التي تطرأ عليه طبقاً للبند (أ) أعلاه، فعلى المنشأة أن تأخذ شروط الاستحقاق المعدلة في الاعتبار عند تطبيق مقتضيات الفقرات من "١٩" إلى "٢١".

أت ٤٤ علاوةً على ذلك، إذا قامت المنشأة بتعديل أحكام وشروط أدوات حقوق الملكية الممنوحة بأسلوب يخفض من إجمالي القيمة العادلة للعقد القائم على مدفوعات مبنية على أسهم، أو إذا لم تكن منشأة لأية ميزة بالنسبة للعامل، يجب على المنشأة على الرغم من ذلك أن تستمر في التعامل مع الخدمات المتلقاة كمقابل لأدوات حقوق الملكية الممنوحة كأن تلك التعديلات لم تكن (بخلاف إلغاء بعض أو كل أدوات حقوق الملكية الممنوحة، التي يتم التعامل معها طبقاً لنص الفقرة "٢٨"). على سبيل المثال:

(أ) إذا أدى التعديل إلى تخفيض القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة المقاسة قبل التعديل أو بعده مباشرة، فعلى المنشأة أن تراعي الانخفاض في القيمة العادلة وأن تستمر في قياس المبلغ المعترف به نظير الخدمات المتلقاة مقابل أدوات حقوق الملكية القائمة على أساس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة في تاريخ المنح.

(ب) إذا أدى التعديل إلى تخفيض عدد أدوات حقوق الملكية الممنوحة إلى العامل، فإنه يتم التعامل مع هذا التخفيض كما لو كان إلغاءً لتلك الشريحة من المنحة طبقاً لمتطلبات الفقرة "٢٨".

(ج) إذا قامت المنشأة بتعديل شروط الاستحقاق بشكل لا تنشأ عنه مزايا بالنسبة للعامل، على سبيل المثال، عن طريق زيادة فترة الاستحقاق أو تعديل أو إضافة شرط الأداء (بخلاف شرط السوق، الذي يتم التعامل من خلاله مع التغيرات التي تدخل عليه طبقاً لنص البند (أ) أعلاه)، لا يجوز للمنشأة أن تراعي شروط الاستحقاق المعدلة عند تطبيق متطلبات الفقرات من "١٩" إلى "٢١".

معاملات المدفوعات المبنية على أسهم بين منشآت المجموعة

أت ٤٥ تعالج الفقرات "٤٣أ" إلى "٤٣ج" محاسبة معاملات المدفوعات المبنية على أسهم بين منشآت المجموعة في كل من قوائم المنشأة المالية المنفردة أو المستقلة. وتناقش الفقرات من "أت ٤٦" إلى "أت ٦١" كيفية تطبيق متطلبات الفقرات من "٤٣أ" إلى "٤٣ج" وكما هو مشار إليه في الفقرة "٤٣د" يمكن أن تحدث معاملات المدفوعات المبنية على أسهم بين منشآت المجموعة لعدد من الأسباب اعتماداً على الحقائق والظروف. لذلك لا يعتبر هذا النقاش شاملاً ويفترض أنه عندما لا يكون لدى المنشأة التي تستلم السلع والخدمات إلزاماً لتسوية المعاملة، تعتبر المعاملة مساهمة في حقوق ملكية المنشأة التابعة من المنشأة الأم بغض النظر عن أي ترتيبات سداد داخل المجموعة.

أت ٤٦ بالرغم من أن النقاش أدناه يركز على المعاملات مع الموظفين، فإنه ينطبق أيضاً على معاملات المدفوعات المبنية على أسهم المماثلة مع موردى السلع أو الخدمات من غير الموظفين. وقد يقتضى الترتيب بين المنشأة الأم والمنشأة التابعة من المنشأة الأخيرة أن تدفع إلى الشركة الأم مقابل تقديم أدوات حقوق الملكية إلى الموظفين. ولا يعالج النقاش أدناه كيفية محاسبة ترتيب الدفع هذا في داخل المجموعة.

أت ٤٧ هناك أربعة قضايا شائعة تواجه معاملات المدفوعات المبنية على أسهم بين منشآت المجموعة. ولأجل التسهيل، تناقش الأمثلة أدناه القضايا فيما يتعلق بالمنشأة الأم ومنشأتها التابعة.

ترتيبات المدفوعات المبنية على أسهم التي تتضمن أدوات حقوق ملكية المنشأة

أت ٤٨ المسألة الأولى هي ما إذا كانت المعاملات التالية التي تتضمن أدوات حقوق ملكية المنشأة ينبغي أن تحاسب على أنها تم تسويتها نقداً أو تم تسويتها بأدوات حقوق الملكية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي المصري هذا.

(أ) تمنح المنشأة لموظفيها حقوقاً لأدوات حقوق ملكية المنشأة (مثلاً خيارات أسهم) وإما أن تختار أو يتعين عليها شراء أدوات حقوق الملكية (أسهم الخزينة) من طرف آخر لسداد إلتزاماتها تجاه موظفيها

و(ب) يمنح موظفو المنشأة حقوقاً في أدوات حقوق ملكية المنشأة (مثلاً خيارات أسهم) ، إما عن طريق المنشأة نفسها أو مساهميتها ، ويوفر مساهمو المنشأة أدوات حقوق الملكية المطلوبة .

أ٤٩ تحاسب المنشأة معاملات المدفوعات المبنية على أسهم التي تستلم فيها خدمات مقابل أدوات حقوق ملكيتها على أنه تم تسويتها بحقوق الملكية . وينطبق هذا الأمر بغض النظر عما إذا أختارت المنشأة أو كان يتعين عليها شراء أدوات حقوق الملكية تلك من طرف آخر لسداد إلتزاماتها تجاه موظفيها بموجب إتفاقية المدفوعات المبنية على أسهم . وهو ينطبق أيضاً بغض النظر عما إذا :
(أ) كانت حقوق الموظف في أدوات حقوق ملكية المنشأة ممنوحة من المنشأة نفسها أو من قبل مساهميتها ،
أو(ب) تم تسوية معاملة المدفوعات المبنية على أسهم من قبل المنشأة نفسها أو من قبل مساهميتها .

أ٥٠ إذا كان على المساهم إلتزام بتسوية المعاملة مع موظفي المنشأة المستثمر فيها فإنه يقدم أدوات حقوق ملكية المنشأة المستثمر فيها لديه بدلاً من حقوق ملكيته . لذلك إذا كان المنشأة المستثمر فيها تقع في نفس المجموعة التي يوجد فيها المساهم ، وفقاً للفقرة "٤٣ج" ، فعلى المساهم أن يقيس إلتزامه وفقاً للمتطلبات المطبقة على المعاملات التي تشتري فيها المنشأة البضاعة أو الخدمات مقابل الإلتزامات التي تتحملها أمام المورد في قوائم المساهم المالية المستقلة والمنفردة وتلك المطبقة على المعاملات التي تكون فيها البضاعة أو الخدمات هي المقابل لأدوات الملكية في قوائم المساهم المالية المجمعة .

ترتيبات المدفوعات المبنية على أسهم التي تشمل أدوات حقوق ملكية المنشأة الأم

أ٥١ تتعلق المسألة الثانية بمعاملات الدفع على اساس الأسهم بين منشأتين أو أكثر ضمن نفس المجموعة والتي تشمل أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى في المجموعة . فعلى سبيل المثال يمنح موظفو المنشأة التابعة حقوقاً في أدوات حقوق الملكية لمنشأتها الأم كمقابل للخدمات التي يقدمها هؤلاء الموظفين إلى المنشأة التابعة .

أ٥٢ لذلك تتعلق المسألة الثانية بترتيبات المدفوعات المبنية على أسهم التالية :
(أ) تمنح المنشأة الأم مباشرة لموظفي منشأتها التابعة حقوقاً في أدوات حقوق ملكيتها ، ويكون على المنشأة الأم (وليس المنشأة التابعة) إلتزام بتسليم موظفي المنشأة التابعة أدوات حقوق الملكية .
و(ب) تمنح المنشأة التابعة لموظفيها في أدوات حقوق ملكية منشأتها الأم ويكون للمنشأة التابعة إلتزام بتسليم موظفيها بأدوات حقوق الملكية .

تمنح المنشأة الأم لموظفي منشأتها التابعة حقوقاً في أدوات حقوق ملكيتها

أ٥٣ ليس على المنشأة التابعة إلتزاماً بتسليم موظفيها أدوات حقوق ملكية منشأتها الأم . لذلك ، ووفقاً للفقرة ٤٣ب ، نقيس المنشأة الخدمات المقدمة من موظفيها وفقاً للمتطلبات المطبقة على المعاملات التي تكون فيها البضاعة أو الخدمات هي المقابل لأدوات حقوق الملكية وتعترف بالزيادة المقابلة في أدوات حقوق الملكية كمساهمة من المنشأة الأم .

أ٥٤ على المنشأة الأم إلزاماً بتسوية المعاملة مع موظفي المنشأة التابعة من خلال تقديم أدوات حقوق ملكيتها لذلك ، ووفقاً للفقرة "٤٣ ج" ، تقيس المنشأة الأم إلزامها وفقاً للمتطلبات المطبقة على المعاملات التي تكون فيها البضاعة أو الخدمات هي المقابل لأدوات حقوق الملكية .

تمنح المنشأة التابعة موظفيها حقوقاً في أدوات حقوق ملكية منشأتها الأم
أ٥٥ لأن المنشأة التابعة لا تحقق أى من الشروط الواردة في الفقرة "٤٣ ب" ، فعليها أن تحاسب المعاملة مع موظفيها على أنه تم تسويتها بالنقد . ويطبق هذا المتطلب بغض النظر عن كيفية حصول المنشأة التابعة على أدوات حقوق الملكية لسداد إلزاماتها نحو موظفيها .

ترتيبات المدفوعات المبنية على أسهم التي تشمل الدفعات التي يتم تسويتها بالنقد إلى الموظفين
أ٥٦ المسألة الثالثة هي كيف ينبغي على المنشأة التي تستلم السلع أو الخدمات من مورديها (بما في ذلك الموظفين) أن تعالج محاسبياً ترتيبات المدفوعات المبنية على أسهم نقداً عندما لا يكون على المنشأة نفسها أى إلزام بعمل الدفعات المطلوبة إلى الموردين . فعلى سبيل المثال ، أدرس الترتيبات التالية التي يكون فيها على المنشأة الأم (وليس المنشأة نفسها) إلزام بعمل الدفعات النقدية المطلوبة إلى موظفي المنشأة :

- (أ) سيحصل موظفو المنشأة على دفعات نقدية مرتبطة بسعر أدوات حقوق الملكية .
(ب) سيحصل موظفو المنشأة على دفعات نقدية مرتبطة بسعر أدوات حقوق ملكية منشأتها الأم .

أ٥٧ ليس على المنشأة التابعة إلزاماً بتسوية المعاملة مع موظفيها . لذلك ، تعالج المنشأة محاسبياً المعاملة مع موظفيها على أنه تم تسويتها نقداً وتعترف بالزيادة المقابلة في أدوات حقوق الملكية على أنها مساهمة من المنشأة الأم . وتعيد المنشأة التابعة قياس تكلفة المعاملة لاحقاً لأي تغييرات ناجمة عن شروط الاستحقاق غير السوقية غير المحققة وفقاً للفقرات من "١٩" إلى "٢١" . ويختلف هذا الأمر عن قياس المعاملة على أنه تم تسويتها نقداً في القوائم المالية المجمعة للمجموعة .

أ٥٨ لأن المنشأة الأم ليس عليها إلزاماً بتسوية المعاملة مع الموظفين ، ولأن المقابل عبارة عن نقد ، تقيس المنشأة الأم (و المجموعة المجمع) إلزامها وفقاً للمتطلبات المطبقة على المعاملات التي تشتري فيها المنشأة البضاعة أو الخدمات مقابل الإلزامات التي تتحملها أمام المورد في الفقرة "٤٣ ج" .

نقل الموظفين بين منشآت المجموعة

أ٥٩ تتعلق المسألة الرابعة بترتيبات الدفع على أساس الأسهم للمجموعة والتي تشمل موظفي أكثر من منشأة في المجموعة . فعلى سبيل المثال ، تمنح المنشأة الأم موظفي منشأتها التابعة حقوقاً في أدوات حقوق ملكيتها مشروطة بإتمام الخدمات المستمرة مع المجموعة لفترة محددة . ويمكن أن ينقل موظف إحدى المنشآت التابعة إلى منشأة تابعة أخرى خلال فترة الاستحقاق دون تأثير حقوق الموظف في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة الأم بموجب ترتيب المدفوعات المبينة على أسهم الأصلي . وإذا لم يكن هناك على المنشآت التابعة إلزام بتسوية معاملة المدفوعات المبنية على أسهم مع موظفيها ، فإنها تعالج محاسبياً على أنها معاملة تم تسويتها بأدوات حقوق الملكية . وتقيس كل منشأة الخدمات المستلمة من الموظف بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية في تاريخ منح الحقوق في تلك الأدوات أساساً من قبل المنشأة الأم ونسبة فترة الاستحقاق التي خدمها الموظف مع كل منشأة تابعة .

أ٦٠ إذا كان على المنشأة التابعة إلزام بتسوية المعاملة مع موظفيها بأدوات حقوق ملكية منشأتها الأم ، فإنها تعالج المعاملة محاسبياً على أنه تم تسويتها نقداً وتقيس كل منشأة تابعة الخدمات المستلمة على

أساس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية فى تاريخ المنح لنسبة فترة الاستحقاق التى خدمها الموظف فى المنشأة . إضافة لذلك ، تعترف كل منشأة تابعة بأى تغير فى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية خلال فترة خدمة الموظف لدى كل منشأة تابعة .

أنت ٦١ يمكن أن يخفق الموظف ، بعد تنقله بين منشآت المجموعة ، فى تلبية أحد شروط الاستحقاق عدا شرط السوق مثل أن يترك الموظف المجموعة قبل إتمام مدة الخدمة . وفى هذه الحالة ، وبما أن شرط الاستحقاق هو الخدمة فى المجموعة ، تقوم كل منشأة تابعة بتعديل المبلغ المعترف به سابقاً فيما يتعلق بالخدمات المستلمة من الموظف وفقاً للمبادئ الواردة فى الفقرة "١٩" وعليه ، إذا لم تستحق الحقوق الممنوحة من المنشأة الأم فى أدوات حقوق الملكية بسبب إخفاق الموظف فى تلبية أحد شروط الاستحقاق عدا شرط السوق ، فلا يتم الاعتراف بأى مبلغ على أساس تراكمى للخدمات المستلمة من الموظف فى القوائم المالية لأى منشأة فى المجموعة .